

كما يراه ، بشكل كامل ودون تدخل من احد . وبعد اخذ ورد طويلين انتهت الازمة بقبول اقتراح جديد من بن جوريون يقضي بان تساعد في اعماله « لجنة استشارية » شكلية رفض ، **بصرامة** ، ان يحدد واجباتها وصلاحياتها(٨٥). وهكذا انتصرت صيغة الاوتوقراطية وارادة دعواتها على الصيغ والارادات الاخرى وبدأ زخم الاوتوقراطية لدى بن جوريون يدمنه نحو اجراءات اكثر حسما .

نصفية البالمخ : كان اصرار بن جوريون على ان يكون الامر الناهي الاوحد في الجيش قد ولد ازمتا حتى قبل انتهاء حرب ١٩٤٨ . ففي تلك الفترة توتر الجو بينه وبين اسرائيل جليلي ، قائد « القيادة القومية » بسبب تشابك اعمال هذه القيادة مع اعمال الاركان العامة مما حدا بين جوريون الى عزل جليلي يوم الثالث من ايار (مايو) ١٩٤٨ . وما كادت تمضي ايام ثلاثة على ذلك حتى وصلت بن جوريون رسالة من جميع قادة الجيش يهددون فيها بالاستقالة اذا لم يعد جليلي الى منصبه . ولكن بن جوريون لم يتنازل عن قراره الاصلي وان خضع لضغط الجيش الى درجة تعيين جليلي نائبا له لشؤون التمنية والتجنيد . ومن ضمن ما قاله بن جوريون لقادة الجيش حينذاك : « عندما وافقت على (استلام) حقيبة الدفاع ، كان ذلك وفي ذهني هدف واحد هو ضمان أمن البلاد . وكنا نلقت للوقات المسلحة لن اسمح ، بعد الآن ، باية احزاب سياسية (داخلها) »(٨٦).

ولكن الاختلافات مع البالمخ استمرت . وكان للدور الخامس الذي لعبته البالمخ في حرب ١٩٤٨ (وخاصة على الجبهة المصرية) اثر واسع في تعزيز سمعة البالمخ واستقلاليتها بحيث اصبحت تشكل تحديا حقيقيا لقيادة بن جوريون . هذا بالاضافة الى تعاطفها الخاص مع جناح من اجنحة « الصهيونيين الاشتراكيين » (جناح هاكيبوتس) هامبيحاد - حزب العمل المتحد) المنافس لجناح بن جوريون . ولهذا ، اصدر ياكوف دوري ، رئيس الاركان العامة لتساهل ، يوم السابع من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٨ ، وبناء على امر من بن جوريون ، امرا لقيادة البالمخ يدعوها فيه الى انتهاء القيادة الخاصة بها والاندماج بالاجهزة المقاتلة في تساهل . وبالرغم من النداء الذي وجهته قيادة البالمخ بالفناء ذلك القرار اصر بن جوريون على موقفه واصدر امرا ثانيا ونهائيا يوم ٢٩ اكتوبر

دفعت نقطة الامتراق الاستراتيجية النظرية هذه ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، العلاقات بين التيارين نحو هاوية الطلاق الحاسم . اما العوامل الاخرى المشار اليها فهي : **اولا** : شخصية بن جوريون مجددا . فكل تطور في هذا المجال لا يمكن ان يعزل عن موقف وشخصية بن جوريون « الملاحية » المنبذة ، والاوتوقراطية «(٧٩) . وقد تمزج هذا العامل بكل من العاملين الثاني والثالث . **ثانيا** : تزمن ثقة بن جوريون وخيبة امله بقدره كسل من الحركة الاشتراكية الصهيونية والمبابي عن قيادة اسرائيل نحو « التقدم والتحديث » . ولهذا بدأ رهانه على اجهزة الدولة الاخرى وخاصة تساهل(٨٠) . **ثالثا** : رغبته في ابعاد « اليسار » عن مواقع التأثير التي استطاع الوصول اليها داخل مؤسسة الجيش(٨١) . وهو بذلك يتابع سياسته الخاصة بابعاد وتصفية اي موقع قوة خاص داخل الجيش . ولتحقيق ذلك الهدف كان اسلوب بن جوريون وسلاحه الدائم : النهج الاوتوقراطي والديكتاتوري في تصريف الامور . ولهذا اقسام بن جوريون **بناء تنظيميا مركزا للغاية يعنى بشؤون الجيش والامن وتكون خيوطه جميعا في قبضتيه شخصيا(٨١)** . ومن ناحية ثانية فمصل بين صلاحيات رئيس الاركان وصلاحيات رئيس شؤون الحرب التي جعلها حكرا عليه باعتباره وزيرا للدفاع(٨٢) .

كان طبيعيا ان تقود هذه الاجراءات الى ازمة حقيقية خاصة حينما حاول بن جوريون استخدام ما جمعه من اسلحة بين يديه لتحقيق اهدافه التي سبق وان اشرفنا اليها . اما القشة التي قصمت ظهر التحالف المتوتر بين التيارين الرئيسيين فكانت قرار بن جوريون اعادة تنظيم الجيش ووضعه تحت امره مجموعة من الضباط الذين خدموا وتدريبوا في الجيش البريطاني . وقد اعتبر مخضرمو المهاجراته والبالمخ ذلك الاجراء تهديدا لهم واعتداء على حقوقهم مردوا على ذلك القرار بان قدم جميع اعضاء هيئة القيادة العامة استقالاتهم . ولكن الحكومة رفضت الاستقالات وشكلت لجنة وزارية لبحث الموضوع . وعندما قدمت اللجنة تقريرها بعد ايام ، كان واضحا ان معظم توصياتها استهدفت تقييد يدي بن جوريون عبر تقليص صلاحياته ومشاركته المسؤولية التي كانت باكملها بين يديه(٨٤) . ولكن بن جوريون « الذي لا يسمده التعرض للانتقاد » رد على ذلك بالاستقالة ورفض عودته عنها بموافقة الجميع على ان يمارس دوره ،